مـــــــعًا نســـــــتطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي

ورقة حول سياسات
المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المحتويات

المقدمة 2
الخطط والاستراتيجيات الحكومية 3
تحديد القطاعات ذات الأولوية في الخطط الحكومية 5
أولويات المنشآت الصغيرة والمتوسطة 5
المحور الأول: سياسة الاستثمار 6
دور سوق رأس المال في سياسة الاستثمار 7
المحور الثاني: سياسات التمويل 9
تصنيف التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 10
دراسات الجدوى الاقتصادية نقطة انطلاق المشاريع 10
المحور الثالث: سيسات التعليم المهني والتحول الرقمي 11
مراجعة سياسة التعليم والتوجه إلى التعليم المهني والتقني .....
التحول إلى الاقتصاد الرقمي .....
استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التحول الرقمي .....
مستقبل سوق العمل ومهن ووظائف المستقبل .....
الوصول إلى الأسواق من خلال التجارة الإلكترونية .....
التوصيات .....
الملحق رقم (1) .....
المراجع 12

الحـزب الديمقراطي الاجتماعي الأردنـــي

2024-2023

المقدمة

المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية للاقتصاد، لأنها تمثل الغالبية العظمى من المنشآت العاملة فيه، ولدورها في تحسين النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في القيمة المضافة.

ومن أبرز سمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتمادها بصورة أساسية على عنصر العمالة (Labor Intensive)، واعتمادها على تقنيات بسيطة في الإنتاج، ومساهمتها في تأهيل الشباب وتدريبهم للعمل في المشروعات الكبيرة، ويعزز ذلك دورَها في المساعدة في مواجهة مشكلة البطالة. كما أنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة للاستثمار كالشركات الكبرى، وتعدّ وعاء للمدخرات المحلية، إضافة إلى انتشارها الجغرافي، وعدم حاجتها إلى حيز مكاني كبير، واعتمادها على السوق المحلي (البيع المحلي) في تغطية معظم مدخلات الإنتاج، مما يعطيها المرونة العالية في الدخول والخروج من السوق.

وتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على تسويق منتجاتها من خلال الاتصال المباشر بالمستهلك، فضلاً عن أن جزءاً من الإنتاج يذهب **مباشرة إلى المشروعات الكبيرة من دون تكاليف تسويقية**. وتمتاز المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدعمها للميزان التجاري، لكونها قادرة على تصدير منتجات وخدمات متنوعة إلى مختلف أنحاء العالم، مما يدعم احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية.

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 99.4% من المنشآت في الاقتصاد الأردني. وعلى مستوى التصنيف القطاعيّ؛ فإن معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعمل في قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة حوالي 56%، يليه القطاع الصناعي بنسبة تقارب 13%، وأخيراً في قطاع أنشطة خدمات الإقامة والطعام بنسبة 8%[1]. وتوظف المنشآت العاملة في الاقتصاد 837 ألف عامل، جلُّهم في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة تصل إلى 58%، بينما توظف المنشآت الكبيرة ما يقارب 42% من العاملين، ويدلل ذلك على تركُّز العمالة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقدرتها الكبيرة على استيعاب المزيد من الأيدي العاملة إذا ما تمت تهيئة الظروف المناسبة لها.

[1] دائرة الإحصاءات العامة، مسح المنشآت لعام 2018. جدول رقم 17

وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة دور في الحد من البطالة من خلال التشغيل المباشر لصاحب المشروع، إذ إن أغلب رياديّي الأعمال يقومون بإدارة منشآتهم بأنفسهم، مما يعني اعتمادَهم على الذات وعدمَ انتظارهم للتوظيف الحكومي وخروجَهم من دائرة البطالة. كما تتيح هذه المنشآت فرص عمل لمن يختارُ الرياديُّ توظيفَهم في المشروع. ولأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتصف بكونها عائلية، فهي تعمل على توظيف الأفراد العاطلين عن العمل من الدوائر المحيطة بالريادي. كما أن العمل فيها يزود العاملين والرياديين بالمهارات والخبرات التطبيقية والعملية، مما يساهم في تطورهم في سوق العمل.

ومن الناحية الاقتصادية، تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، رغم إمكانيات التوظيف، ويدلل ذلك على وجود خلل في أدائها، والحاجة إلى **تقوية سلاسل القيمة المضافة من خلال تحسين الربط المباشر مع المنشآت الكبيرة**، وإعداد العناقيد (cluster) لمزيد من التشابك بينها وبين المنشآت الكبيرة.

الشكل رقم (1): دور المنشآت الصغيرة في التشغيل والإنتاج

وخلال الأعوام الماضية تأثرت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بضَعف معدلات النمو الاقتصادي المُحقق، فمعدل النمو الاقتصادي للأعوام الخمس الأخيرة حوالي 1.3%، وهذا يدلل على أن الاقتصاد شهد حالة من التباطؤ قبل بدء الجائحة. ولم يرتفع عدد المنشآت العاملة في الاقتصاد بشكل ملحوظ؛ فقد شهدت نمواً بنسبة 8.9%[2] فقط

[2] دائرة الإحصاءات العامة تعداد المنشآت عام 2018

خلال الفترة 2011-2018. كما تواجه المنشآت تحديات تتعلق بكلف الإنتاج كارتفاع كلف الكهرباء، إضافة إلى ضعف الحوافز المقدمة لها من الجهات الحكومية كالحوافز الضريبية والتصديرية والفنية، مما أدى إلى زيادة حجم الاقتصاد غير المنظم (وصل إلى حوالي 25% من حجم الاقتصاد)، وتوظيفه لحوالي 46% من العمالة الأردنية[3].

الشكل رقم (2): معدلات النمو الاقتصادي للأعوام 2017-2021

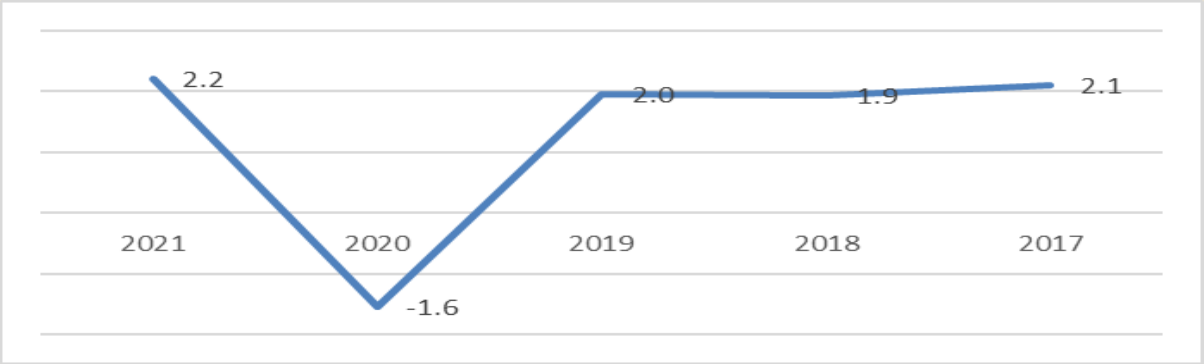

الشكل رقم (3): نسبة العاملين في المنشآت الاقتصادية وفق القطاع الاقتصادي

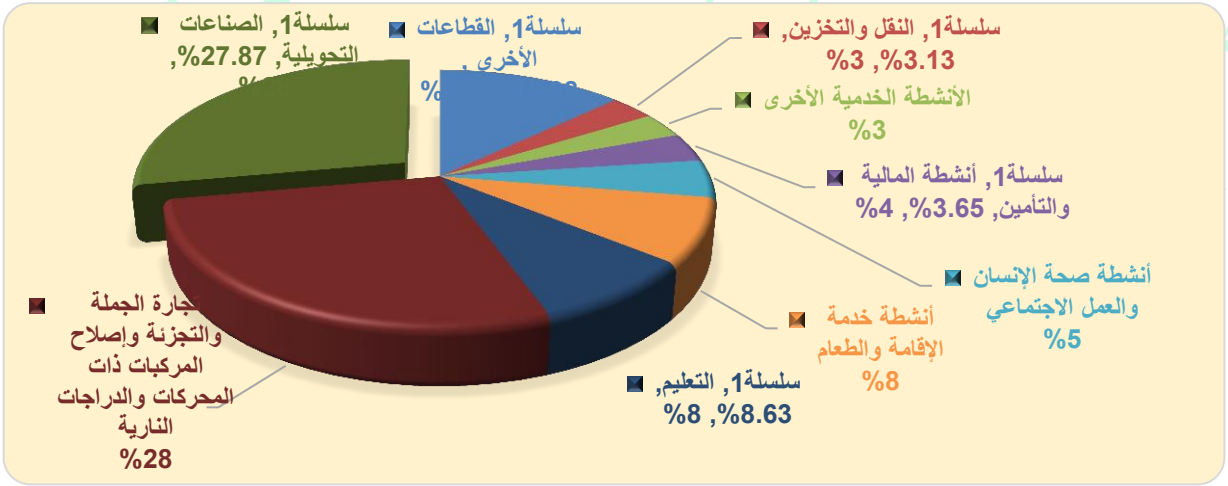

[3] مركز القدس للدراسات حالة الاقتصاد غير الرسمي في الأردن: فُرص الاندماج وتحدياته

وبالرغم من الأهمية الاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلّا أن إصدار التعريف الموحد لها تأخر كثيراً، إذ يساهم التعريف في تطوير الإحصاءات حولها، وبالتالي إعداد سياسات اقتصادية ملائمة لطبيعتها واحتياجاتها. وبحسب التعريف الذي اعتُمد العمل فيه عام 2020، تتوزع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة قطاعات رئيسة، هي: الصناعة، والتجارة، والخدمات. واعتَمد التعريف على معيارَي عدد العمال وقيمة المبيعات السنوية. ويتوافق هذا التعريف مع المعايير الدولية لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يتوافق مع تركُّزها في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية التي مثّلت مجتمعةً ما يقارب 50% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021[4]، كما يتوافق مع دور تلك القطاعات في التنمية الاقتصادية في الأردن ومع أهمية هذه القطاعات في الاتحاد الأوروبي، إذ تمثل هذه القطاعات 45% من المنشآت وتشتمل على حوالي 55% من العمالة وتشكّل 50% من الناتج الإجمالي[5].

وبشأن دور المنشآت في جائحة كورونا، فقد لعبت المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً، فقد ساهمت في تغطية احتياجات السوق المحلي من العديد من السلع والبضائع وخصوصاً الغذائية منها، وأدى ذلك إلى إيجاد منظور جديد لدور بعض القطاعات الصناعية وإمكانية لعبها دوراً أكبر على مستوى الإقليم، ومن جهة أخرى ساهمت السياسات الحكومية الاستباقية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والحفاظ على العمالة لديها، فقد أصدر رئيس الوزراء جملة من قوانين الدفاع بهذا الصدد، كما اتخذ البنك المركزي عدداً من الإجراءات المالية للحفاظ على الاقتصاد الأردني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بلغت قيمتها ما يقارب 2.7 مليار دينار، أي حوالي 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي، كان من أبرزها البرامج الإقراضية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الخطط والاستراتيجيات الحكومية

تسعى الجهات المعنية الحكومية إلى رعاية مصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ لم تغب المنشآت الصغيرة عن الخطط والبرامج الحكومية؛ ففي البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة للأعوام 2021-2024 جاء ضمن المبادئ الرئيسية للبرنامج: تنفيذ الجهات الحكومية برامجَ موجّهة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسّطة

[4] ملحق رقم (1) التعريف الموحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

[5] SME Policy Effectiveness in Jordan 2019

وتطويرها، وذلك من منطلق أهميّتها في توفير فرص العمل وخصوصاً في قطاعيّ الصناعة والخدمات. كما وضعت خطة رؤية تحديث القطاع العام هدف إعادة هيكلة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية خلال العامين 2022-2023 لتكون مظلةَ المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة. ووضعت رؤية التحديث الاقتصادي عدداً من المبادرات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كان منها في القطاع المالي؛ التوسع في إقراض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز برامج التمويل التأجيري ليصبح مصدراً مباشراً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى زيادة الترابطات بين المشاريع الكبرى والصغيرة والمتوسطة لمساعدة الأخيرة على النمو، وتقديم الحوافز وتخفيض الكلف التشغيلية عليها.

تحديد القطاعات ذات الأولوية في الخطط الحكومية

ولتحقيق الدور المأمول من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي ومعالجة تحدي البطالة، يمكن تحديد أبرز القطاعات الاقتصادية التي تؤدي دوراً في النمو الاقتصادي وتمتلك القدرات للتشغيل واستحداث فرص العمل. فقد أظهرت نتائج دراسة قام بها البنك المركزي، **أن قطاع الصناعات التحويلية جاء في مقدمة القطاعات الاقتصادية، من حيث علاقاته التشابكية وقيمة المضاعف، إذ بلغ مضاعف الدخل الإجمالي (المباشر وغير المباشر) لهذا القطاع ما مقداره 2.166 لكل دينار يُنفَق في هذا القطاع.** وحل في المرتبة الثانية قطاع الكهرباء والمياه بإجمالي مضاعف 2.033 دينار، وثالثاً قطاع المطاعم والفنادق بإجمالي مضاعف 1.986 دينار[6].

وفي هذا السياق، يمثل القطاع الصناعات التحولية حوالي 5.2 مليار دينار من الناتج المحلي الإجمالي، أي بنسبة مساهمة تصل إلى 17.4% وذلك لعام 2021، علماً أن القطاع حقق نسبة نمو 2.3% في عام 2021، إضافة إلى لعبه دوراً كبيراً خلال الجائحة. ويعمل في القطاع حوالي 21.5 ألف منشأة، وتقدَّر نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي توظف أقل من 100 عامل بحوالي 98.6%، ويبلغ عدد العاملين في القطاع حوالي 233.4 ألف عامل؛ نصفهم في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. **ولا بد من مراجعة دور قطاع الصناعات والمنتجات الغذائية**

[6] البنك المركزي مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية العدد الأول حزيران 2021

وصناعة الملابس الجاهزة في الحد من تحدي البطالة، فعند قياس مرونة التوظيف للنمو الاقتصادي، تُظهر النتائج أن ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 1% سيزيد من عدد العاملين في الاقتصاد الأردني بنسبة 0.39%، وأن القطاع الصناعي من أكثر القطاعات قدرةً على التوظيف، إذ تصل نسبة مرونة التوظيف للنمو الاقتصادي إلى 0.32%، كما أن القطاع يمتلك القدرة على توليد فرص عمل كافية، بسبب قدرته على زيادة معدلات الإنتاج للسوق المحلي أو للتصدير.

وتتسم قدرات القطاعات الأخرى في المساهمة في الحد من البطالة وتحقيق معدلات النمو بالتفاوت من قطاع لآخر. وبشكل عام، وصل عدد المشتغلين في جميع القطاعات إلى 1.371 مليون شخص، نسبة الذكور منهم 81% في عام 2021، ووفق إحصاءات ذلك العام تركَّز المشتغلون في قطاعات محددة على رأسها العمل في القطاع الحكومي وخدمات الدفاع بنسبة 25% (350 ألفاً)، يليه في ذلك قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 14.7% (201 ألفاً)، ثم قطاع التعليم بنسبة 13% (176 ألفاً)، وأخيراً قطاع الصناعة بنسبة 10.8% (148 ألفاً).

وعند النظر إلى دور القطاعات في التشغيل، أشارت دراسة منتدى الاستراتيجيات مطلع عام 2020 **إلى أن القطاع الحكومي (الإدارة العامة والدفاع) لن يستطيع أن يولد المزيد من فرص العمل للتخفيف من معدل البطالة.** كما **أن قطاعَي التعليم وتجارة الجملة والتجزئة (ثاني وثالث أكبر القطاعات تشغيلاً للأردنيين) من المرجح أن تنمو قدراتهما في التشغيل تماشياً مع نمو الديموغرافي، ولا يمكن الجزم بأن هذه القطاعات قادرة على توليد فرص عمل كافية لتخفيض المعدل الكلي للبطالة.**

أما قطاع "الصناعة"، وهو القطاع الرابع من حيث حجم التشغيل للأردنيين، فيجب أن يسترعي الانتباه في ضوء أن لديه القدرة على زيادة مستويات الإنتاج للسوق المحلي أو للتصدير، وبالتالي إمكانية توليد فرص عمل كافية. في الواقع، إذا حقق هذا القطاع نمواً جيداً، فلن يولد وظائف جديدة في باقي القطاعات، بل سيؤدي إلى تنويع أفضل في مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

أولويات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة عناصر رئيسية للحفاظ عليها، وضمان ديمومتها، وزيادة أثرها الاقتصادي في التشغيل والإنتاج، وهي: الاستثمار بشقيه المباشر وغير المباشر، والوصول إلى مصادر التمويل ودعم تمويل المشاريع الريادية، وأخيراً رفع كفاءة وقدرات الموارد البشرية والحصول على العمالة المؤهلة. إذ تصب هذه الركائز في تحسين بيئة الأعمال في المملكة، ومن المؤكد أنها ستساهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على الإنتاج والوصول إلى أسواق تصديرية جديدة وبالتالي ارتفاع عوائدها الاستثمارية، مما سيشجع المزيد من الرياديين والشباب لإطلاق مشاريعهم.

المحور الأول: سياسة الاستثمار

من صفات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الرئيسية، العمل على تجميع المدخرات المحلية من خلال الاستثمار، ونظراً لأن أغلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة عائلية، يقوم رياديّ الأعمال أو صاحب المنشأة بالاستثمار في المنشأة في بدايتها من خلال المدخرات الشخصية أو العائلية، وفي معظم الأحيان يجد رياديّ الأعمال صعوبة في الحصول على قروض أو تمويل في مرحلة إطلاق المنشأة، مما يضطره إلى البحث عن مصادر داخلية للاستثمار. ويرتبط حجم الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحجم المشروع، وبالتالي حجم العمالة فيه، كما أن هنالك علاقة بين صفة التمويل وقوة المشروع، فالتمويل الخارجي يرتبط بشكل عام بإنتاجية أعلى للمنشآت ونسب نمو أفضل مقارنة بالاستثمار الداخلي.

وتُظهر مؤشرات الاستثمار على مدار السنوات الماضية تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، إذ وصل حجم الاستثمار في نهاية عام 2020 إلى حوالي 618 مليون دينار مقارنة مع 1.2 مليار دينار في عام 2010. وكان الأردن قد حقق خلال السنوات 2007-2016 تطورات مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي، إذ

وصل متوسط الاستثمارات سنوياً إلى 1.2 مليار دينار، مما أدى إلى تحسن معدل الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي ووصوله خلال الأعوام 2010-2016 إلى 5.2%. وهو ما فاق مؤشرات العديد من دول المنطقة[7].

وفي عام 2021 أظهرت التقارير تواضع مؤشرات الاستثمار، فقد حصدت المملكة 6 مشاريع استثمارية جديدة تقدَّر تكلفتها الرأسمالية بـ 342 مليون دولار وبعدد وظائف جديدة يبلغ 1617 وظيفة. أي أن المملكة حصدت حوالي 1% من المشاريع الجديدة من حيث التكلفة تقريباً. أما في مجال مشاريع الشراكة والاستثمار العربي البيني، فقد جاءت المملكة في المرتبة 12 بين الدول العربية المستقبلة للمشاريع العربية، بمشروع واحد فقط تبلغ تكلفته الاستثمارية 21.9 مليون دولار.

وفي تحليل مؤشرات أداء الاستثمار للقطاعات الاقتصادية، يظهر القطاع الصناعي في واجهة الحديث، فهذا القطاع يستحوذ على ما يزيد عن 65% من الاستثمارات المستفيدة من قانون الاستثمار لعام 2020، وهذا يتوافق مع أهمية جذب الاستثمارات للقطاع الصناعي والتوسع في دعم للقطاع الصناعي. وقد قدم تقرير الاستثمار العالمي توصية بضرورة إيجاد توازن بين توجيه الدعم للاستثمارات في القطاع الصناعي والاستثمار في البيئة التحتية بعد جائحة كورونا، كما يوصي البنك الدولي الدول النامية **"بأن تقود استراتيجيات التنمية الصناعية إلى وضع مجموعة من المنشآت الاستثمارية المقبولة مصرفياً**، إذ إن الافتقار لهذه المنشآت يشكل عائقاً أمام جذب التمويل الدولي للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة. ويمكن القول إن هذه **التوصية تتوافق مع المطالب القطاعية بضرورة تطوير الخرائط الاستثمارية، وإعداد تحليل هيكل الطلب في المحافظات لتحديد المزايا التنافسية (Demand structure analysis) لجذب الاستثمارات للمملكة.**

وقد أقرت الحكومة من خلال برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي للأعوام 2021-2022 بوجود أكثر من 44 قانوناً وألف نظام إضافة إلى حوالي 800 من لوائح التعليمات مرتبطة ببيئة الأعمال والاستثمار في المملكة، يقوم على إنفاذها أكثر من 50 وزارة وجهة حكومية، وهذا يعيق جذب الاستثمارات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها. كما يظهر أن البيئة التشريعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ما زالت **لا تأخذ بعين الاعتبار دراسات الأثر للقوانين على بيئة أعمال هذه المنشآت.**

[7] تقرير مناخ الاستثمار 2021 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

فينبغي على الجهات المعنية والمختصة **إعادة النظر بالسياسات الاستثمارية للتركيز على الجانب المحلي والإقليمي بشكل أكبر، وتطوير الخرائط الاستثمارية لتوضيح الفرص الحقيقية في الاقتصاد**. ويشار إلى أن الحكومة قدمت مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية إلى مجلس النواب بعد جلسات نقاشية مع العديد من القطاعات الاقتصادية، إلّا أن مسودة القانون لم تعالج بعض الملاحظات الرئيسية، مثل:

- تقديم حوافز محددة بقيم ونسب واضحة في القانون وليس مفتوحة (دعم كلف الطاقة والمياه، إعفاءات وحوافز تتعلق بسعر بدل البيع أو الإيجار، تخصيم كلف إنشاء الخدمات، تخفيضات ضريبية وجمركية)، لكونها مهمة جداً للمستثمر في حساب كلف الإنتاج وتؤثر جوهرياً على القرار الاستثماري، وبالتالي لا بد أن تكون معلومة ومحددة.
- مشروع القانون أهمل وجود منافسة دولية محتدمة لجذب المستثمرين بمن فيهم المستثمرون الأردنيون، كما أنه لا يراعي المنافسة الإقليمية، ولا يقدم حوافز استثنائية، ولا يتضمن إجراءات وحوافز تضاهي تلك الموجودة في دول أخرى مثل دولة الإمارات ومصر وتركيا، فعلى سبيل المثال لم يقدم القانون أيّ حوافز لجذب استثمارات الأردنيين القائمة في الخارج.
- تقديم حوافز إضافية من دون توضيح نسبها، ما يعني اتجاه الحكومة إلى تقديم الحوافز قطاعياً وفق ضغوط القطاعات ومطالباتها، ثم الحديث بشكل صريح عن التشوهات وعدم المساواة وغياب العدالة في تقديم الحوافز للقطاعات، ما قد يدفع الحكومات في المستقبل لإلغاء الحوافز بهدف إزالة التشوهات، الأمر الذي سيؤدي إلى رفع الأسعار، ثم إضعاف المنافسة.
- لم يوضح القانون طبيعة الحوافز الاستثمارية المتاحة للمستثمر لمعرفة ما له وما عليه بشكل واضح (حوافز عامة للجميع، ثم حوافز محددة للقطاعات، ثم حوافز خاصة، ثم حوافز استثنائية).

ويمكن القول إن استهداف المنشآت الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الاستثمار يكون بشكل مباشر من خلال تهيئة البيئة **الجاذبة للاستثمار في هذه المنشآت أو بشكل غير مباشر من خلال الاستثمار في مشاريع الشراكة والمشاريع الكبرى**، إذ تعمل هذه الشركات والمشاريع على **خلق تجمعات من المشاريع الصغيرة والمتوسطة حولها**، تقوم **بدور المزود بالسلع والخدمات التي تحتاجها، ومن دون قنوات تسويقية وبكلف منخفضة، إضافة إلى توفير الشركات الكبرى البيئةَ الحاضنة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة جديدة تعمل على البيع المباشر**

للمشاريع الكبرى. كما تساهم المشاريع الكبرى في خلق العناقيد والترابطات الأمامية والخلفية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يحقق لها الاستدامة في النمو، ويتيح المجال أمامها لانتظام الإنتاج وتخفيض الكلف. ولتحقيق ذلك، لا بد من إعادة النظر بشكل كلي في دور التجمعات الصناعية، والمناطق الحرة والتنموية، إذ تشكل الأساسَ في التجمعات والعناقيد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتواجه هذه التجمعات عدداً من التحديات التي تعيق عمل المشاريع فيها، منها ارتفاع كلف النقل، وبُعدها عن خطوط النقل الرئيسية، إضافة إلى ضعف البنية التحتية والخدمات المقدمة، وعدم ارتباط هذه المدن بالخريطة الاستثمارية، وعدم توضيح الفرص الاستثمارية المتاحة بداخلها لإنشاء مشاريع ريادية.

1) دور سوق رأس المال في سياسة الاستثمار

تراجع دور سوق عمان المالي في جذب الاستثمارات بشكل كبير خلال الأعوام الماضية، وانخفض **تصنيفه من سوق ناشئ إلى سوق أولي بحسب مؤشر Morgan Stanly Capital "MSCI"**، كما لم يشهد السوق خلال السنوات العشر الأخيرة أيّ إدراج لشركات جديدة، إضافة إلى تراجع صناديق الاستثمار المؤسسي والمشترك، إذ لم يتبقَّ في السوق إلا صندوق واحد للاستثمار المشترك، إضافة إلى توجه عدد من صناديق الاستثمار إلى البورصات الإقليمية المجاورة بحثاً عن خدمة ومنافسة أفضل وكلف أقل.

وتعكس مؤشرات السوق ضعف النمو الاقتصادي من جهة، وتراجع أداء الشركات من جهة أخرى، إذ تراجع عدد الشركات المدرجة من 224 شركة في عام 2016 إلى 172 شركة في عام 2021، كما تراجعت القيمة السوقية من 17 مليار دينار في عام 2016 إلى حوالي 15.5 مليار دينار في عام 2021، ناهيك عن تراجع المؤشرات الرئيسية الأخرى.

الجدول رقم (1): أبرز مؤشرات سوق عمان المالي للأعوام 2016-2021

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الشركات المدرجة	224	194	195	191	179	**172**

القيمة السوقية (مليون دينار)	17,339.4	16,962.6	16,122.7	14,914.8	12,907.8	**15,495.7**
حجم التداول (مليون دينار)	2,329.5	2,926.2	2,319.3	1,585.4	1,048.8	**1,963.6**
معدل دوران السهم (%)	27.2	25.7	18.8	18.2	17.3	**24.2**
القيمة السوقية/ القيمة الدفترية ـ مرة (P/B.V)	1.25	1.23	1.15	1.06	0.85	**1.11**
شراء غير الأردنيين (مليون دينار)	666.5	995.0	1,231.8	528.7	96.8	**220.2**
بيع غير الأردنيين (مليون دينار)	429.4	1,329.2	747.3	414.6	164.4	**281.1**
صافي استثمار غير الأردنيين (مليون دينارَ)	237.1	-334.3	484.5	114.1	-67.5	**-60.9**
القيمة السوقية إلى الناتج المحلي (%)	65.1	61.8	56.7	49.7	41.5	**49.9**

وتكمن أهمية الحديث عن سوق رأس المال، في أن له دوراً كبيراً في إيصال الاستثمارات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فسوق رأس المال هو المسرع والمعزز لانطلاق المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوسعها، إذ تتخصص بعض أسواق المال في العالم بإدراج المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما أن بعضها استحدث أسواقاً فرعية أو مجموعات سوقية لتلك المنشآت، إضافة إلى التنافس بينها لتخفيف وتحسين إجراءات الإدراج للتواؤم مع صفات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن فوائد إدراج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أسواق المال:

1. الوصول إلى مصادر تمويل جديدة منها مشاركة الملكية (الأسهم)، والديون طويلة الأجل (السندات)، إضافة إلى تقليل الاعتماد على التمويل المصرفي، وإمكانية الوصول إلى تمويلات مصرفية جديدة، إذ تفضّل البنوك تقديم التمويل إلى الشركات المدرجة.

2. حرية التصرف بالاستثمارات الجديدة القادمة من السوق.
3. تنويع المستثمرين والمزيد من السيولة للشركة والمستثمرين.
4. تطبيق معايير حاكمية فضلى تنعكس في صحة القوائم المالية وسلامتها.
5. تحسين موقع الشركة في الأسواق التي تعمل بها، وإيجاد صورة مرموقة للشركة.
6. الحصول على حوافز ضريبية ومميزات وإعفاءات استثمارية.
7. ارتفاع ثروة أصحاب المنشآت الريادية عند تضاعف القيمة السوقية للشركة.

وتعمل الجهات التنظيمية في أسواق المال على تحديد مقدرة السوق لاستقطاب وتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الإدراج، فعلى سبيل المثال، أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة على مستوى دول الاتحاد لمراجعة اللوائح والقوانين لتسهيل إدراج المنشآت الصغيرة في البورصات الأوروبية، إذ ترى الجهات التنظيمية أن انخفاض عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المدرجة إلى نصف ما كان عليه الحال قبل الأزمة المالية عام 2008 يمثل تحدّياً يجب على السلطات معالجته[8]. ولتحديد قدرات الأسواق الناشئة على استيعاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، توصي دراسة صادرة عن البنك الدولي بمجموعة من السياسات والإجراءات، هي:

1. التركيز على استقطاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات معدلات النمو المرتفعة.
2. عدم تخفيض تكاليف الإفصاح والشفافية لجذب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
3. السماح لمنصات التداول الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالعمل في السوق.
4. التركيز على الحملات التوعوية والتدريب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
5. تطوير حوافز مؤسسية وضريبية للمنشآت المدرجة.

وفي هذا الصدد، **لا بد من مراجعة دور سوق عمان المالي بجدية، ليس فقط لتحسين معدلات الإدراج للشركات الجديدة، بل وأيضاً لرفع معدل دخول الشركات إلى السوق وخروجها منه، وتحسين نسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيه، وخصوصاً التكنولوجية منها، إذ أظهرت الدراسات والتقارير أن حلقة التمويل للمنشآت التكنولوجية هي الأقصر والأسرع مقارنة بالقطاعات الأخرى.** وما زالت الطريق طويلةً أمام فتح آفاق سوق

[8] موقع المفوضية الأوروبية، EU initiatives to make it easier for SMEs to raise capital on public markets

عمان المالي كأداة لتمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن وجود سياسات استثمارية تراعي هذا الأمر سيساهم في التوسع في جذب الاستثمارات الأجنبية، وسيساهم في تعزيز ترابط المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبرى، وسيتيح لها الفرص الاستثمارية.

المحور الثاني: سياسات التمويل

ترى مجموعة من الدراسات السابقة أن عقبة الوصول إلى مصادر التمويل من أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فتوفر التمويل يعني قدرة المنشآت على العمل والازدهار، ويكمن التحدي في الوصول إلى تلك المصادر التمويلية والحصول عليها، وتختلف حاجة المنشآت إلى التمويل وفق طبيعة استخدامه، ويمكن القول إن أبرز الاحتياجات التمويلية تكون لتغطية النفقات التشغيلية كتمويل رأس المال العامل، أو لغايات استثمارية كشراء الأصول الثابتة والمنقولة التي تحتاجها الشركة للقيام بنشاطها الاقتصادي. وتختلف مسببات تحدي وصول المنشآت إلى التمويل، فمنها ارتفاع الضمانات المطلوبة، ومنها عدم مواءمة طبيعة التمويل (قصير ومتوسط وطويل الأجل) لاحتياج المنشآت، ومنها ما هو مرتبط بالمنشأة نفسها، كضعف مهارات الإدارة المالية فيها، وعدم قدرتها على البحث واختيار التمويل الملائم لاحتياج المنشأة، وعدم قدرتها على تقديم طلبات التمويل بالشكل الملائم.

إن اهتمام الجهات الحكومية والقطاع الخاص في معالجة هذا التحدي أعطى نتائج جيدة على مدار الأعوام السابقة، إذ ارتفعت حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من محفظة إجمالي التسهيلات لتصل إلى 10% في عام 2021 مقارنة بـ 9.3% في بداية عام 2016. فقد حصلت هذه المنشآت في نهاية عام 2021 على حوالي 2.7 مليار دينار من التسهيلات. وبلغت حصة المنشآت المتوسطة 70% من المحفظة (1.9 مليار دينار)، وحصلت المنشآت الصغيرة على حوالي 30% (819 مليون دينار). كما أطلق البنك المركزي برنامجاً موجهاً لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بقيمة 500 مليون دينار، ثم رُفع المبلغ إلى 700 مليون دينار، إضافة إلى برنامج تمويل ودعم القطاعات الاقتصادية بقيمة 1.3 مليار دينار.

وأطلق القطاع المصرفي صندوق رأس المال والاستثمار الأردني بقيمة رأس مال 275 مليون دينار، ليكون أكبر صندوق استثماري يؤسسه القطاع الخاص وأضخم شركة تؤسَّس في تاريخ المملكة من حيث رأس المال. ولعل من أهم ميزات تمويل القطاع الخاص قيامه بدراسات الجدوى للمشاريع، وإمكانية دخوله شريكاً في بعض

المنشآت، وتركيزه على المشاريع الريادية ذات العائد المجدي، وقدرته على تفهم الأفكار الإبداعية والتعامل معها بشكل ملائم، كما أن لدى الصناديق الممولة من القطاع الخاص الخبرة والدراية في التعامل مع معطيات السوق واحتياجاته، إذ ينقل القطاع الخاص هذه الخبرات إلى أصحاب المشاريع، كما يعمل على تدريبهم في برامج متخصصة لتقليل فجوة المعرفة الإدارية والمالية لديهم، مما يعزز فرص استمرارية المشاريع وتجنبها الوقوع في أخطاء إدارية أو فنية.

وبشأن دور القطاع الحكومي في التمويل؛ تعمل مجموعة من الصناديق الحكومية على تغطية جزء يسير من الاحتياجات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بسبب ضعف حجم التمويلات المقدمة منها، إضافة إلى تشتت تلك الصناديق، وعدم وضوح غاياتها التمويلية، وصعوبة تحقيق متطلبات الحصول على التمويل منها، وضعف قدراتها على دراسة المشاريع والجدوى والعوائد منها بشكل ملائم. **وتظهر جلياً الحاجة إلى توحيد جهود هذه الصناديق وربطها بخطة شاملة توحد مبادرات التمويل التي تتولاها وتنظمها، لتوسيع نطاق استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها.**

1) تصنيف التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تحصل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على احتياجاتها التمويلية من عدد من المصادر، وتختلف هذه المصادر عن بعضها بعضاً ارتباطاً باحتياج المشروع وعمره وحجمه، لكن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بدايتها يأتي من المدخرات العائلية أو الشخصية لرياديّي الأعمال، يلي ذلك الحصول على التمويل من الجهات الخارجية كشركات التمويل الأصغر والتأجير التمويلي، يلي ذلك التمويل من القطاع المصرفي والتمويل من الحلقات التجارية كالفواتير الآجلة.

كما تستطيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في حال إدراجها في السوق المالي الحصول على تمويلات المِلْكية كالأسهم، والحصول على تمويلات الدين طويل الأجل كالسندات. ولا بد من التركيز على جميع أدوات التمويل وتطويرها لتتمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة منها والمفاضلة فيما بينها لاختيار الملائم منها وفق حاجاتها.

الشكل رقم (4): أنواع التمويل المتاح في الأسواق

ولعل العقبات الرئيسية في الوصول إلى مصادر التمويل، **تقع على عاتق المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بسبب ضعف قدراتها الفنية في الجانب المالي وضعف قدرات رياديّي الأعمال في ما يتصل بالإدارة المالية لمنشآتهم.** ويمكن القول إن الشباب بشكل عام يواجه هذه المعضلة وليس فقط أصحاب المنشآت، إذ لا يمتلك العديد منهم الخبرات المالية اللازمة للتعامل مع القطاع المصرفي. وتُظهر إحصاءات الاشتمال المالي وجود هذه الفجوة على مستوى الأفراد وعلى مستوى الشركات، إذ أشار تقرير الاشتمال المالي إلى أن 67% من الأردنيين الذين يزيد عمرهم عن 15 سنة لا يمتلكون قدرة الوصول إلى خدمات التمويل الرسمية (ملْكية حساب بنكي)، وأن 38% من البالغين مستبعَدين من الخدمات المالية الرسمية. بينما صنّف التقرير المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أنها "مقيدة التمويل".

2) دراسات الجدوى الاقتصادية نقطة انطلاق المشاريع

من أهم الخدمات التي لا بد من تطويرها وتحسين أدائها، وجود جهات تقدم دراسات الجدوى للرياديين، إذ تعمل هذه الدراسات على تحديد واقع المشروع قبل التنفيذ، ومدى الربحية منه، خصوصاً العائد على الاستثمار، وحجم التمويل اللازم لإقامة المشروع، ناهيك عن الأجزاء المتعلقة بالمنتَج كدراسة الأسواق التي يستهدفها وحجم المبيعات المتوقع وصولاً إلى الفرص التصديرية. وتعد دراسة الجدوى نقطة الانطلاق لإنشاء أي مشروع، ويؤدي عدم دقتها أو ضعف المعلومات الواردة فيها إلى ضعف المخرجات، ومواجهة الرياديّ عوائق ومخاطر غير محسوبة، قد تتسبب باتخاذ قرارات خاطئة أو بفشل المشروع وإغلاقه.

كما تلعب دراسة الجدوى دوراً مهماً في الوصول إلى مصادر التمويل والبحث عن ممول أو شريك أو مستثمر في المشروع، وعدم اقتناع الجهات التي تمتلك الخبرات في قراءة بيانات دراسات الجدوى بمثل هذه الدراسات سيحرم الرياديّ من فرصة إنشاء المشروع والحصول على التمويل، أو قد يؤدي إلى حصوله على تمويل أقل من المطلوب، مما يتسبب بتعثر المشروع مالياً في بداياته وتحمُّل الريادي عقبات المخاطرة على المستوى المالي.

لقد أطلقت وزارة التخطيط منذ حوالي عشرين عاماً برنامج "إرادة"، الذي يهدف إلى تزويد الرياديين والراغبين بإطلاق مشاريعهم بدراسات الجدوى الاقتصادية التي يحتاجونها، إلّا أن الدراسات المقدمة لا تعطي التصور الكافي عن احتياجات المشروع، وبعضها تقليدي لا يعكس واقع المشاريع الريادية، إضافة إلى عدم تحمل البرنامج أي مسؤولية عند مواجهة الرياديّ للمخاطر أو العقبات بسب عدم دقة الدراسة. **فلا بد من إلزام مزودي**

خدمات دراسات الجدوى الاقتصادية بنتائج الدراسات وتحمُّلهم جزءاً من المسؤولية في حال وجود عوائق أو مواجهة الرياديّ مخاطر غير محسوبة لم توضحها الدراسة في الجانب الفني. وبالتالي، ينبغي تطوير الخدمة المقدمة وإعطاء الرياديين دراسات أقرب إلى الدقه والواقعية، مما يقلل من الأخطار والعقبات التي تواجههم.

لقد استقبل برنامج "إرادة" خلال الأعوام العشرين الماضية حوالي 136 ألف زائر في مراكزه ومكاتبه المنتشرة في المملكة، وقدم حوالي 27 ألف دراسة جدوى اقتصادية، تأسس منها فعلياً حوالي 17 ألف مشروع[9]. وتُظهر هذه النسب تواضع مؤشرات البرنامج، إذ لا تزيد نسبة المشاريع المؤسسة مقارنة بعدد الزائرين عن 12.5% للفترة بمجملها. كما أن نسبة المشاريع المنفذة لعدد الدراسات (حوالي 63%) تدلل على عدم نجاح حوالي 40% من الدراسات في التحول إلى مشاريع أو عدم نجاح المشاريع منذ البداية. ويتحدث العديد من لخبراء حول أهمية تطوير قدرات معدّي دراسات الجدوى لتكون تخصصية في مجالات محددة، ففي بعض الجوانب الفنية قد تكون دراسات الجدوى هي الفيصل في قدرات المشروع وعوائده، كقطاعات الطاقة المتجددة، ومشاريع التكنولوجيا المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة.

وهناك من يرى أن الدور الحكومي في تسهيل التمويل مهم، إلّا أن الدور الأهم يكمن في تطوير بيئة الأعمال، مما سيسمح للقطاع الخاص والقطاع المصرفي بتطوير أدوات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالشكل الملائم، كما ينبغي تطوير التشريعات الملائمة لدخول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى **السوق وخروجها منه، كقانون الإعسار والإفلاس. ومن الضروري مراجعة قانون العقوبات الجديد** الذي ينص على إلغاء عقوبة حبس **المدين، فإذا لم يتم توفير بديل ملائم من الضمانات، سيكون لذلك تبعات على حركة السيولة في السوق، وتقليل البيع الآجل، وإضعاف الثقة بين المتعاملين.** وسيكون تأثير القانون **كبيراً على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب اعتماد معظمها على البيع الآجل في السوق المحلي، واستخدامها الشيكات أداةً للضمانة** وورقةَ ضغط في حال تخلُّف المدين عن السداد. وقد يؤدي القانون إلى خسارة المنشآت لعملائها المعتمدين على البيع الآجل، وإضعاف مبيعاتها غير النقدية، إضافة إلى بطء الحلقة الإنتاجية بسبب اعتماد الانتقال من حلقة إنتاجية إلى أخرى على توافُر النقد.

[9] موقع برنامج إرادة- Irada | CMS | NewsPage

المحور الثالث: سياسات التعليم المهني والتحول الرقمي

1) مراجعة سياسة التعليم والتوجه إلى التعليم المهني والتقني

تلعب السياسات التعليمية دوراً رئيسياً في إكساب الشباب المهارات اللازمة لسوق العمل، ولها الأثر الأكبر في الحد من البطالة. ويمثل حاملو شهادات التعليم (البكالوريوس) ثاني أكبر فئة تنتشر فيها البطالة، وبنسبة تصل إلى 34% لعام 2021، وترتفع هذه **النسبة في أوساط الإناث مقارنة بالذكور. ومن جهة أخرى، يواجه الأردن مشكلة الهرم المقلوب، إذ إن معظم الشباب يتوجهون للتعليم الجامعي بدلاً من التعليم المهني والتقني، ففي العام الدراسي 2021/2020 وصل عدد الملتحقين في الجامعات إلى 332 ألف طالب وطالبة[10]، مقارنة مع 32 ألف طالب وطالبة في برامج التعليم المهني والتقني**[11]. ومن جهة أخرى، تعاني سياسات التعليم من ضعف المواءمة مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته من المهارات اللازمة، كما تفضّل بعض القطاعات العمالةَ غير الأردنية على الأردنية (221 ألف عامل غير أردني مسجّلون في وزارة العمل)، ووفق إحصاءات وزارة العمل، يحتاج سوق العمل إلى استحداث 70-90 ألف فرصة عمل للحد من البطالة، استحدث الاقتصاد منها قبل الجائحة حوالي 38 ألف فرصة عمل[12]. ولعل مفتاح معالجة هذه الفجوة يكمن في:

1. زيادة أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الناشئة، إذ توفر هذه المنشآت فرص العمل لأصحابها، إضافة إلى توفيرها عدداً من فرص العمل لعدد من الأفراد.
2. تطوير دور القطاع الصناعي في استحداث فرص العمل، لكونه الأقدر على التشغيل، إذ توظف المنشأة الواحدة في المتوسط 11 شخصاً مقارنة بقطاعات أخرى يصل معدل المشتغلين بها إلى 2.6 فقط.
3. تطوير سياسات الإحلال لزيادة نسبة العاملين الأردنيين من إجمالي العاملين.
4. تطوير سياسات التعليم لمواءمة متطلبات سوق العمل، ولإكساب الشباب المهارات الحديثة المطلوبة للمنافسة.

---

[10] وزارة التعليم العالي، إحصاءات الموقع الالكتروني 2021

[11] الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب- إحصاءات الموقع الالكتروني 2021

[12] الإحصاءات صافي فرص العمل المستحدثة 2018.

وينبغي الاهتمام بالدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لضمان ديمومة المنشآت، إذ إن تطوير مهارات رياديّي الأعمال المالية والإدارية من أبرز المعيقات التي تواجه الشباب، كما أن إكسابهم المهارات المتعلقة بالتكنولوجيا أصبح أساسياً في ضوء الدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا في إطلاق منتجات وخدمات لم تكن موجودة في الأسواق. ويُذكر أن معدل نشاط ريادة الأعمال في مراحله المبكرة قد ارتفع بين عامي 2016 و2019 ليصل إلى 9.1%، كما أن 24% من رواد الأعمال في الأردن استخدموا تكنولوجيا أو إجراءات جديدة، و26% قدموا منتجات لم يتم تقديمها من قبل في المنطقة التي يعيشون بها[13].

وتواجه هذه المنشآت أيضاً تحديات في إيجاد العمالة المؤهلة والمدربة، بسبب ضعف برامج التدريب المهني والتقني وعدم ارتباطها أحياناً بالاحتياجات الفعلية، مما يترك سوق العمل في حالة غير متوازنة بسبب وجود أفواج من الراغبين بدخول سوق العمل، ووجود فرص عمل غير مغطاة بسبب نقص المهارات للباحثين عن فرص العمل.

ويطرح الباحثون الأسئلة حول آلية تطبيق هذه السياسات، فقد أطلقت الجهات الحكومية مجموعة من برامج التشغيل والتدريب، إلا **أن معظم هذه البرامج لم تحقّق المرجو منها، خصوصاً أنها تركز على جانب التدريب للشباب من دون إحداث تغيير في عدد فرص العمل المستحدثة (التغير في جانب الطلب دون جانب العرض)**. ويرى بعضهم أن التحول الرقمي من أهم الأدوات لاستحداث فرص العمل؛ لأسباب عديدة، منها رفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بأكثر من 40%، وزيادة قدرة الصناعات التحولية على التوظيف بنسبة قد تصل إلى 70%، ومضاعفة نسب المشاركة الاقتصادية للإناث، مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة طويلة الأجل إلى مستويات متدنية[14]. ويعزى السبب الرئيسي لذلك في أن التحول الرقمي سيعمل إلى تقليل تكاليف المعلومات.

2) التحول إلى الاقتصاد الرقمي

[13] المرصد العالمي للريادة التقرير الوطني للأردن للعام 2020/2019

[14] البنك الدولي: تقرير إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع وتيرة النمو وخلق فرص العمل

تُظهر الإحصاءات المتعلقة بالتحول الرقمي استعدادَ الأردن للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، فقد حقق الأردن المرتبة 69 في عام 2020 في مؤشر جاهزية الشبكات (الاستعداد التكنولوجي) الصادر عن معهد بورتلانز المعتمَد لدى المنتدى الاقتصادي العالمي، وفي السياق نفسه وصلت نسبة انتشار الإنترنت في المملكة إلى 84.7%، ليصل عدد المستخدمين إلى 8.7 ملايين شخص، وهذه النسب تفوق المتوسط العربي الذي بلغ 62%. كما وصلت نسبة انتشار الهواتف المتنقلة إلى 65.7%، علماً أن المتوسط العربي 60%، ناهيك عن انتشار خدمات الجيل الرابع، و**التجهيز لإطلاق خدمات الجيل الخامس التي ستعمل على إعادة تشكيل الاقتصاد بمزيد من الخدمات والمنتجات ذات البعد التكنولوجي. إذ تكمن الفرص في إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات لتصدير الخدمات التكنولوجية، وإنشاء مشاريع تعتمد في نموذج أعمالها على الرقمنة، مما يزيد قدرات هذه المنشآت على النمو والتوسع.**

ويعتمد التحول الرقمي في الاقتصاد على ثلاثة محاور رئيسية، هي: البنية التحتية الرقمية، وأنظمة الدفع الرقمي، والإطار التنظيمي للتجارة الإلكترونية.

وقد قطع الأردن شوطاً كبيراً في هذه المحاور، وبالتالي تحضير البيئة لعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولعل من أبرز إيجابيات الجائحة تسريع وتيرة الانتقال إلى التحول الرقمي، خصوصاً في محور أنظمة الدفع الرقمي، فقد استفادت المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكذلك الأفراد من الخدمات الجديدة المقدمة، وارتفعت قيمة حركات الدفع عبر نظام إي-فواتيركم في المملكة بعد الجائحة في عام 2021 إلى 9.4 مليار دينار، وبنسبة نمو 26% في قيمة الحركات ونسبة نمو 51% في عدد الحركات على النظام، كما ارتفع حجم التعامل مع المحافظ الإلكترونية إلى 1.7 مليون محفظة، تم من خلالها إجراء معاملات مالية بقيمة 2.15 مليار دينار، أي بنسبة زيادة بقيمة 30%. وستتيح أدوات الدفع تعزيز السيولة في السوق، وسرعة دوران النقد في الاقتصاد، ووصول الخدمات المالية لأكبر شريحة من المواطنين خصوصاً الشباب والنساء، مما سيعزز قدراتهم على تطوير مشاريع ريادية جديدة[15].

3) استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التحول الرقمي

[15] الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص- التقرير السنوي 2021

1. تحسين الخدمة للعملاء وتقديم خدمات مدروسة تلبّي احتياجات العميل. فعلى سبيل المثال، تتيح خصائص الذكاء الاصطناعي تحديد احتياجات العملاء من خلال أنماط السلوك للعميل، كما تتيح الوصول إلى الفئات المستهدفة للعملاء بشكل أكثر دقة مقارنة بالطرق التقليدية للتسويق.
2. تحسين العمليات: يتيح التحول الرقمي فرصة صقل الكفاءات لتحسين العمليات وتحسين التشغيل، مما يقلل الكلف ويرفع الإنتاجية. كما تساهم التكنولوجيا بزيادة سرعة تدفق المعاملات، وبالتالي تسريع استجابة الشركة للعملاء.
3. التكيُّف مع السوق واتخاذ القرار: تتيح التكنولوجيا الحديثة جمع عدد كبير من البيانات ومعالجتها بسرعة وبسهولة، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات بشكل أكثر دقة وسرعة، وهذا يساعد رياديّي الأعمال على اختصار دورات التعلم من السوق. كما تساهم البيانات الضخمة على تحديد اتجاهات المستهلكين وأذواقهم، وبالتالي استماع الشركة لاحتياجاتهم بشكل أفضل، أي التكيُّف مع معطيات السوق.
4. تطوير نماذج أعمال جديدة: فتحت الثورة الرقمية العديد من نماذج الأعمال التي لم تكن موجودة، ومن الأمثلة على ذلك استخدام التطبيقات الذكية في النقل، ما أدى إلى تغير نموذج أعمال القطاع الذي كان يعتمد على النقل العام في السابق.
5. تقليل التكاليف: يقوم الذكاء الاصطناعي بأداء مهام كثيرة ومتكررة وبجودة عالية، كما أنه يحد من الأخطاء البشرية ويعمل على الحد من المهام اليدوية، أيْ تحسين الإنتاجية وبكلف أقل.
6. تعزيز تشابك القطاعات: التحول الرقمي ليس حكراً على قطاع معين؛ فهو يتشابك مع جميع القطاعات كالصناعة والسياحة والنقل والصحة، فعلى سبيل المثال تقوم خصائص إنترنت الأشياء بتشبيك بعض القطاعات المختلفة، كما هي الحال في ارتباط المنشآت الموجهة للسياحة مع بعضها بعضاً ضمن مكان واحد (النقل السياحي، وخدمات الطعام، وخدمات الإقامة).

4) مستقبل سوق العمل ومهن ووظائف المستقبل

هناك من يرى أن التحول الرقمي سيؤدي إلى اضمحلال الوظائف التقليدية وخسارة جزء كبير من فرص التشغيل، إلّا أن التكنولوجيا في واقع الأمر ستعمل على استحداث وظائف ومهن لم تكن موجودة، ففي بعض التقديرات ستخسر المنطقة العربية جراء الثورة الصناعية الرابعة حوالي 85 مليون وظيفة، في المقابل ستخلق الثورة الصناعية الرابعة حوالي 97 مليون وظيفة.

الجدول رقم (2): أبرز المهارات التي ستندثر والمهارات المستقبلية في سوق العمل[16]

أبرز المهارات التي سيتوقف سوق العمل عن طلبها	أبرز المهارات التكنولوجية التي سيطلبها سوق العمل
البراعة اليدوية وتحمل الضغوط والدقة	الابتكار والتفكير التحليلي
قدرات الذاكرة والحفظ اللفظي والسمعي	التعلم الفعال والتعليم الاستراتيجي
إدارة الموارد المالية والمادية	المبادرة والإبداع
تركيب وصيانة الأجهزة الإلكترونية	التصميم التكنولوجي والبرمجة
القراءة والكتابة والاستماع الجيد والرياضيات	التفكير النقدي
الإدارة الشخصية (السكرتاريا)	معالجة المشاكل المعقدة
مراقبة الجودة ومتابعة الصحة والسلامة للعاملين	التأثير الاجتماعي والقيادة
التنسيق وإدارة الوقت	الذكاء العاطفي
مهارات التحدث والتنسيق السمعي والبصري	التحليل السببي والتفكير بمعالجة المشكلات
المراقبة والتقييم	تحليل وتقييم الأنظمة

الجدول رقم (3): أبرز الوظائف التي ستندثر والوظائف المستقبلية في سوق العمل[17]

[16] المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير مستقبل الوظائف 2018

[17] المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير مستقل الوظائف 2018

أبرز الوظائف التي ستندثر	الوظائف الجديدة في سوق العمل
مدخل بيانات	محلل البيانات والعلوم
محاسب، ضابط رواتب، ومسك الدفاتر المحاسبية	مختص بالذكاء الاصطناعي وتعليم الآلات
السكرتاريا التنفيذية والإدارية	محلل ومطور للتطبيقات والبرامج
عامل خطوط التجميع في المصانع	مختص بالبيع والتسويق
موظف خدمات العملاء	مختص في البيانات الضخمة
خدمات الأعمال والإدارات الإدارية	مختص في التحول الرقمي
التدقيق والمحاسبة	مختص في التكنولوجيا الحديثة
خدمات الديوان وضباط الوساطة	مختص في تطوير المنظمات
موظف خدمات مكاتب البريد	خدمات تكنولوجيا المعلومات

إن الحديث عن الثورة الصناعية الرابعة يستدعي التوقف عند سياسات التعليم وواقع التعليم وخصائص المخرجات التعليمية وتلبيتها لسوق العمل، ذلك أن اعتماد نهج التعليم التلقيني، واتباع الأسلوب التقليدي وخصوصاً في البيئة الصفية، والتركيز على نمط الحفظ بدلاً من مهارات التفكير، كل ذلك سيؤدي إلى خلق جيل من العاطلين عن العمل الذين لا يمتلكون مهارات فردية ونوعية خاصة بهم، وبالتالي حرمانهم من قدرات الإبداع والابتكار. إذ تكمن الفرصة الحقيقية للمملكة ولدول عديدة في منطقة الشرق الأوسط إذا ما أرادت تغيير واقع معدلات البطالة فيها، في تطوير سياسات التعليم لتقدم مهارات جديدة ترتبط بالتكنولوجيا والتحول الرقمي، فربط التعليم المهني بالتقنيات الحديثة سيساهم بشكل رئيسي في إكساب الشباب مهارات تؤهلهم لدخول سوق العمل وترفع قدراتهم على المنافسة على الوظائف المتاحة، كما ستعزز إطلاقهم مشاريعَ ريادية وابتكارية حديثة.

5) الوصول إلى الأسواق من خلال التجارة الإلكترونية

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة صعوبة التسويق لمنتجاتها، وتعثر الوصول إلى الأسواق الجديدة التي تتوفر فيها فرص المنافسة. وهناك عقبات جمركية وغير جمركية تتعلق بالعمليات اللوجستية اللازمة لإيصال المنتج إلى

السوق المستهدف، وهناك معيقات فنية؛ كضعف الدراسات السوقية المتاحة، وفهم احتياجات العملاء في الأسواق، والوصول إليهم. إضافة إلى نقص الخبرة لدى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشروط التصدير ومتطلباته.

وقد اعتمد الأردن منذ فترات طويلة على الأسواق التقليدية (كالعراق وسوريا) في تسويق صادراته، إلّا أن ما شهدته المنطقة في الأعوام السابقة أدى إلى إغلاق المعابر الحدودية الرئيسية، والتوجه إلى فتح أسواق جديدة، بهدف زيادة صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق غير تقليدية. وقد وصلت صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2021 إلى حوالي 50% من الصادرات الوطنية، بينما تتركز باقي الصادرات في الألبسة والبوتاس والفوسفات. كما أن جُلّ هذه الصادرات تتركز في القطاع الصناعي الذي تشكل صادراته ما يزيد عن 90% من الصادرات[18].

ومن أهم التطبيقات التي ستنفَّذ من خلال التحول الرقمي؛ دخول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى عالم التجارة الإلكترونية، إذ يعدّ سوق التجارة الالكترونية الأكثرَ نمواً خلال السنوات الأخيرة، ويقدَّر حجم التجارة الإلكترونية عالمياً بـ 4.28 ترليون دولار؛ أي حوالي 18% من مبيعات التجزئة العالمية، ويُتوقَّع أن ينمو حجم التجارة الإلكترونية ليصل إلى 22% في عام 2023[19]. وهذا يُبرز أهمية تطوير سياسات على مستويين؛ **الأول السياسات الداعمة للشركات الناشئة والجديدة للدخول إلى السوق والحد من المعيقات التي تواجهها في بيئة الأعمال، والثاني تطوير سياسات التحول الرقمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة من خلال رفع الكفاءة التدريبية لها وتشجيع استثمارها في أدوات التكنولوجيا الرقمية مع مراعاة ألّا تكون كلف الاستثمار بها عالية.** وفي ظل التسارع التكنولوجي الحاصل في بيئة الأعمال في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، **لا بد من تغيير التوجهات التسويقية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والانتقال نحو الرقمنة بشكل أساسي، ثم التحول إلى التجارة الإلكترونية التي تعدّ البوابة الجديدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بسبب حجم التجارة المتنامي عالمياً وإقليمياً**، مما يتيح الوصول إلى أسواق وعملاء جدد وبكلف أقل مقارنة بالطرق التقليدية.

---

[18] دائرة الإحصاءات العامة، التجارة الخارجية

[19] MENA E Commerce Report 2022

التوصيات:

إنّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أهم وأبرز عوامل التنمية الاقتصادية للدول، ولا يمكن معالجة تحديات الفقر والبطالة من دون دور واضح ومحدد لهذه المنشآت، إذ إن دورها اقصادي اجتماعي، كما أن لها بعداً مستقبلياً في تطور التكنولوجيا.

ولا يمكن أن تعطي السياسات الاقصادية نتائج مرْضية إن لم تأخذ بعين الاعتبار الأثر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن جهة أخرى، لا بد أن تتناغم الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية معاً لخدمة هذه المنشآت. فعلى سبيل المثال، لا بد لسياسة التشغيل أن تتوافق مع سياسة التعليم وسياسة الاستثمار والسياسة المالية، لمصلحة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

1) **تعزيز النمو الاقتصادي:**

لا بد من مراجعة القطاعات ذات الأولوية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، من خلال تحليل القطاعات التي توجد بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة بكثافة (القطاعات ذات الأولوية). ويبرز القطاع الصناعي، خصوصاً القطاعات التحويلية ومنها قطاع الألبسة وقطاع المواد الغذائية، كمحرك للنمو الاقتصادي. ويجب أن تكون هذه القطاعات في سلّم أولويات الاهتمام الحكومي.

2) **سياسة الاستثمار:**

1. لدى الاستثمار أوجُه مختلفة، وعند النظر في الاحتياجات الاستثمارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يظهر ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاعات الإنتاجية ذات الأولوية، فلا بد من تحديد طبيعة الاستثمار المطلوبة، ومن أهمها الاستثمار في الأصول الإنتاجية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
2. إعادة النظر بالسياسات الاستثمارية للتركيز على الجانب المحلي والإقليمي بشكل أكبر، وبالتالي تطوير أدوات للمنافسة لجذب الاستثمار والحفاظ عليه.
3. ربط السياسة الصناعية بالسياسة الاستثمارية لتطوير الخرائط الاستثمارية، وإعداد تحليل هيكل الطلب في المحافظات لتحديد المزايا التنافسية (Demand structure analysis).

4. تطوير أدوات جذب الشركات كبرى ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لأثرها في تطوير بيئة عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مشاريع جديدة تعمل كمزود للخدمات والمنتجات.
5. تطوير المدن الصناعية والمناطق التنموية لتكون مراكز تجمُّع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحفيزها لخلق العناقيد وتعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بينها.
6. إطلاق سياسات تحفيزية لجذب المنشآت الصغيرة والمتوسطة للدخول إلى السوق المالي، لما لذلك من فوائد من أبرزها الوصول إلى مصادر استثمار متنوعة، والحصول على تمويلات مختلفة من القطاع المصرفي.
7. مراجعة دور سوق عمان المالي بجدية، ليس فقط لتحسين معدلات الإدراج للشركات الجديدة، بل وأيضاً لرفع معدل دخول الشركات من السوق وخروجها منه، وتحسين نسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السوق، وخصوصاً التكنولوجية منها، إذ أظهرت الدراسات والتقارير أن حلقة التمويل للمنشآت التكنولوجية هي الأقصر والأسرع مقارنة بالقطاعات الأخرى.

3) سياسة التمويل:

لقد تحسّن أداء الجهات المانحة للتمويل في السنوات الماضية لتجاوز عقبة الوصول إلى التمويل، لكن هذه المعضلة مستمرة وتتطور وفق احتياجات السوق، فلا بد من تنويع مصادر التمويل المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتركيز بشكل أكبر على التمويل المصرفي لإتاحة أنواع من التمويلات متوسطة الأجل تغطي الاحتياجات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

1. تركيز سياسات التمويل الوطنية على القطاعات الإنتاجية، وخصوصاً القطاع الصناعي، لتعزيز التمويل المتاح.
2. تطوير برامج تدريبية تعزز قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورياديّي الأعمال في جانب الإدارة المالية.
3. مراجعة دور مزودي خدمات دراسات الجدوى الاقتصادية، وتطوير مهارات العاملين في الجوانب الفنية لديهم، خصوصاً في القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار والقطاعات الحديثة كقطاع التكنولوجيا المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة.

4. مراجعة آلية إعداد دراسات الجدوى وإلزام الأطراف المقدِّمة لها بتحمُّل مسؤولية إعداد الدراسات ومدى واقعيتها.
5. تطوير دراسات الجدوى الاقتصادية لتعطي معلومات دقيقة، لتخفيض المخاطر غير المحسوبة التي يُتوقع أن يواجهها الريادي، وبالتالي الحد من احتمالية تعثر المشروع أو فشله في البدايات.
6. مراجعة التشريعات ذات العلاقة بالتمويل، وخصوصاً قانون العقوبات وقانون الإعسار والإفلاس.

4) **سياسات التعليم والتحول الرقمي:**

تهدف مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، إلى تمكين الشباب الداخلين لسوق العمل من المهارات اللازمة، وقد سرعت جائحة كورونا من التحول الرقمي في سوق العمل، وبالتالي ظهرت حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مهارات جديدة تختلف عمّا يقدمه التعليم التقليدي التلقيني.

1. لا بد من مراجعة برامج التشغيل والتدريب الوطنية لتكون في جانبَي العرض والطلب معاً.
2. لا بد من إطلاق حملات توعوية وتوجيهية لعكس الهرم التعليمي في الأردن، ليتوجه الشباب إلى التعليم المهني والتقني بدلاً من التعليم الجامعي.
3. مراجعة السياسات التعليمية لتغيير النهج القائم، والتحول إلى التعليم المعتمد على إكساب الفرد المهارات، خصوصاً التكنولوجية منها، لتغطية احتياجات سوق العمل المستقبلية من مهن ووظائف المستقبل.
4. مراجعة سياسات التسويق، والانتقال من هدف فتح أسواق جديدة بالطرق التقليدية إلى تسهيل بيئة التجارة الإلكترونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الملحق رقم (1):

معيار التصنيف الموحَّد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

النشاط	معايير التصنيف	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة

صناعي	عدد العمال قيمة المبيعات	أقل من 5 و أقل من 100 ألف دينار	أقل من 20 و أقل من 1 مليون دينار	أقل من 100 و أقل من 3 ملاين دينار
تجاري	عدد العمال قيمة المبيعات	أقل من 5 و أقل من 120 ألف دينار	أقل من 10 و أقل من 150 ألف دينار	أقل من 50 و أقل من 1 مليون دينار
خدمات	عدد العمال قيمة المبيعات	أقل من 5 و أقل من 200 ألف دينار	أقل من 25 و أقل من 500 ألف دينار	أقل من 50 و أقل من 1 مليون دينار

المراجع:

1. دائرة الإحصاءات العامة، Department of Statistics (dos.gov.jo)
2. مركز القدس للدراسات.. حالة الاقتصاد غير الرسمي في الأردن.. فُرص الاندماج وتحدياته الرئيسية - مركز القدس للدراسات السياسية(alqudscenter.org)
3. SME Policy Effectiveness in Jordan 2019 Competitiveness - Organisation for (Economic Co-operation and Development (oecd.org
4. البنك المركزي، مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية، العدد الأول، حزيران 2021.
5. تقرير مناخ الاستثمار 2021، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. https://www.dhaman.net/wp-content/uploads/2021/06/ClimateA_2021_Ar.pdf

6. موقع المفوضية الأوروبية، EU initiatives to make it easier for SMEs to raise capital on public markets SME listing on public markets | European Commission ((europa.eu

7. برنامج "إرادة" إحصاءات الموقع الرسمي

8. وزارة التعليم العالي، إحصاءات الموقع الإلكتروني 2021 الصفحة الرئيسية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(mohe.gov.jo)

9. الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب -إحصاءات الموقع الإلكتروني 2021 الوطنية للتشغيل والتدريب (jaf.mil.jo)

10. المؤسسة الأردنية لتطوير المنشآت الاقتصادية: تقرير المرصد العالمي للريادة، التقرير الوطني للأردن للعام 2019/2020 الصفحة الرئيسية - المؤسسة الأردنية لتطوير المنشآت الاقتصادية (jedco.gov.jo)

11. البنك الدولي: تقرير إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: كيف يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع وتيرة النمو وخلق فرص العمل.. الاقتصاد الرقمي يمكن أن يحقق منافع هائلة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (albankaldawli.org)

12. الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص- إحصاءات عام 2021 ، "https://www.jopacc.com/default/ar" (jopacc.com)

13. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير مستقبل الوظائف The Future of Jobs Report 2018 2018 | World Economic Forum (weforum.org)

14. MENA E Commerce Report 2022 CNNB-Solutions-MENA-eCommerce-Report-2022-Small.pdf (cnnbsolutions.com)

15. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2020 التقرير السنوي - البنك المركزي الأردني (cbj.gov.jo)

16. منتدى الاستراتيجيات، ورقة حول تحدي البطالة في الأردن ما بين العرض والطلب، كانون الثاني لعام 2022. تحدي البطالة في الأردن ما بين العرض والطلب (3).pdf (jsf.org)

17. منتدى الاستراتيجيات الأردني، تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن 2018 الاستثمار | منتدى الاستراتيجيات الأردني(jsf.org)

18. الأونتكاد – تقرير الاستثمار العالمي(WIR 2021 (Arabic) (unctad.org 2021

19. البنك الدولي – تقرير "مراجعة الحقائق.. تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أوقات عدم اليقين"، نيسان 2021 تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – مراجعة الحقائق: تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أوقات عدم اليقين(albankaldawli.org)

20. تقرير حالة البلاد لعام 2021 - قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .الإصدارات (esc.jo)

معًا نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي